

مقالات رأي

فتوى دينية إدارية حول الاستغناء عن عدد مقدر من موظفي الدولة _____ جمعها و كتبها: خبير علوم الإدارة : د. عمار ميرغني حسين سوار الذهب.

أضواء البيان • 06-07-2026 • 7 دقائق قراءة



بسم الله الرحمن الرحيم به الإعانة بدءا و ختما و صلى الله على سيدنا محمد ذاتا و وصفا و اسما.

(4)

فتوى دينية إدارية حول الاستغناء عن عدد مقدر من موظفي الدولة

جمعها و كتبها:

خبير علوم الإدارة :

د. عمار ميرغني حسين سوار الذهب.

اكتب هذا المقال العلمي نزولا لرغبة بعض الإعلاميين وايضا لتخصصي الجامعي في علوم الإدارة ثم لأنني من قبيلة موظفي الدولة . و لا بد من القول بأن من واجبات الدولة اتخاذ تدابير لإيجاد اوضاع متوازنة يعيش تحت كنفها اي انسان بصورة معقولة . الحمد لله لم يزل قرار الاستغناء عن عدد كبير من موظفي الدولة في طور اللجنة الفنية لتكوين فكرة و من ثم صناعة قرار متزن . و حقيقة ما يحمد هو الاحساس بوجود إشكالات تحتاج إلى معالجات معقولة .

و سيتضح من خلال هذا المقال ان الموضوع يجب ان يكون مشروعا للدولة يفصل الى برامج و سياسات تفضي في النهاية الى ترتيب البيت الداخلي للقطاع الحكومي فرارا من الترهل و ايضا درءا للعجز. ليس الأمر قرار ينفذ او لا.

نبدا و نثبت معلومة و هي ان هناك واجبات على الدولة حيال عمالها و هناك واجبات لعمالها حيالها في الأوضاع العادية . و دوما الاحكام و القرارات الادارية يجب ان تنظر الى الواقع الذي يعيشه الانسان ، و دراسة الواقع عند الفقهاء اصل شرعي . و الدولة مسؤولة عن المواطن مطلقا و لو عاطلا عن العمل و لعلنا ندري ان بعض الدول تصرف رواتب للعطالي و تقدم خدمات الصحة و التعليم مجانا .

و لنا في تاريخ الإسلام القصص الكثيرة في قيام السلطات بواجباتها حيال الانسان . و معلوم ان اول من دون الدواوين هو امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، و الديوان سجل ضخم فيه أسماء السكان و تصنيفاتهم و كل ما يتعلق بهم . لماذا ؟ لتوفير مطالبهم و حمايتهم.

أعلى ما تملكه الدول هو الانسان ، المورد البشري . و الدولة مسؤولة عن المواطن مطلقا و مسؤولة عن توفير الحياة الكريمة للانسان، لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته...) و امر الإسلام ولاة الأمور بالرفق بالرعية. و الرفق وضع الأمور في نصابها الصحيح.

و لنبدأ هذا المقال العلمي بتحليل الاوضاع العامة للبلاد و نظرة سريعة للواقع..فأقول:

اولا :

و نستهل بطرح السؤال الاتي :

هل اوضاع السودان عادية ؟.

هل هذه القرارات متوافقة مع اوضاع السودان؟

دخلت البلاد في حرب طحون من ابريل 2023 م و لم تزل نيران الحرب مشتعلة في بعض أجزاء البلاد و لم تزل الخرطوم تعاني من اوضاع ما بعد الحرب حيث خربت المليشيا البنى التحتية و لم يكتمل رجوع السكان الا بنسبة محدودة . و جل السكان موظفين و عمال بالدولة . بل كثير من سكان الولايات لم يرجعوا .

ثانيا :

التعداد السكاني هو المحفز الأول لاكتمال حلقات العمل في القطاعين الحكومي و الخاص . و قد تضعف حجم السكان نتيجة للحرب مما يعني ان معظم القوى العاملة مهاجرة و لاجئة ، و قد حكت تقديرات المنظمات الدولية ان نسبة كبيرة من السكان تفوق العشرة مليون نسمة غدت بين نازح و لاجئ . مما يعني أن دولاب العمل سيستقيم بعودة السكان . و السكان هم دينمو الحياة ، و الطبقة العاملة في معظمهم و هم القوى الشرائية و هم مظهر الاقتصاد الاول و هم اساس تشغيل اركان العمل في كل الامكنة و اللازمة

ثالثا:

أزمة الاقتصاد السوداني تجعل امر عودة الموظف او العامل في هذه الظروف مرهون بتدابير من جانبه و من جانب الدولة . و لنا ان نقيس هذا بمستوى التضخم الذي اجتاحت الاقتصاد السوداني و صار الجنيه السوداني في غاية من الضعف و الضعة و بمقارنة مستوى دخل الموظف او العامل في القطاع العام بسعر صرف الدولار سوف تجد البون شاسع و الفجوة التضخمية توسعت بصورة مهولة ما يعني أن الوضع الاقتصادي محتاج لمعالجات .

رابعا :

إذا كان دولاب العمل يعاني من ترهل وظيفي حاد (over staffing) ،

فلننظر الى علوم الإدارة كيف تعالج هذا الإشكال و سوف نجد ان الاستغناء بالفصل او المعاش اخر الحلول . و الفصل في القطاع العام يتم وفق مجموعة من المخالفات . و لا يتم الاستغناء عن العامل في الدولة الا لأسباب موضوعية و الاستغناء بخلاف الفصل ، فلا يعني الاستغناء الفصل او (الرصد) . و نجد ان اتخاذ قرار الاستغناء متاح بشروطه و قيوده و أوضاعه الخاصة و وجود التحسبات اللازمة لخدمة الانسان بعد وقوع قرار الاستغناء عنه.

خامسا:

اخذا في الاعتبار النواحي النفسية و الجوانب الإنسانية (سيكولوجية الإدارة) . (psychology of.Mgt). سوف نجد ان قرار الاستغناء عن عدد من العاملين في الدولة قرارا قاسيا و محطم لنفسية العامل في القطاع الحكومي و محبط لطموحه في هذه الفترة الحرجة من تاريخ بلادنا الحبيبة. فالوقت غير مؤات .

سادسا:

هذه القرارات ستؤدي الى فقدان الخبرات المتراكمة و زوال تواصل الاجيال . و العمل الإداري الرصين اهم ما بينه هو الخبرات و التجارب.

في ختام هذا المقال المختصر اوصي بالاتي :

/1

تبني الحكومة لمشروع كبير يسمى :

العودة الجاذبة للخرطوم.

يفتح هذا المشروع محفظة مصرفية لاستقطاب الدعم الحكومي و دعم رجال الأعمال الوطنيين و الاجانب و فتح

الباب للمساهمات الدولية و المنظمات العالمية . و يوضع لهذا الصندوق أسس لدعم المواطن الذي تضرر من الحرب و اصبح بيته غير صالح للسكن .فقد اثاثات المنزل .فقد مقومات الاستقرار. فقد سيارته . و فوق ذلك فقد قيمة الامن و الاستقرار .فهو محتاج للدعم النفسي و الطمأنة اكثر من أحداث أمور تشكل هزات نفسية أخرى. و عليه في هذه الأوضاع الاقتصادية يجب ان تتدرج الاحكام وفق ما يناسب وضع المجتمع .

/2

طرح النزول و التقاعد المبكر للمعاش كخيار شخصي يخص العامل او الموظف مع تقديم حزمة مقدرة من الحوافز المقنعة له بخيار التقاعد لتدبير امر حياته و مستقبله .

/3

طرح مشروعات استثمار لموظفي القطاع العام بتمويلات ذات تسهيلات معقولة في الدفع مع فترات سماح مريحة .

/4

بذل الجهد لتغيير ثقافة العمل و التأهيل الأكاديمي و ربط سوق العمل بالتعليم .فهناك مجالات حصل فيها ترهل و تكدس و ازدحام و لم تزل الجامعات تخرج آلاف الطلاب في ذات المجالات.

/4

تغيير سياسات تعيين و توظيف الموظفين للقطاع الحكومي بعيدا من الكسب السياسي. و ضرورة ان يكون التعيين على ضوء وجود خانات عمل حقيقية. real vacancies

/5

إيقاف التعيين في القطاع الحكومي مع الاستغلال الامثل و الاستخدام الجيد للموارد البشرية الموجودة في القطاع الحكومي مع رفع مستوى التاهيل و التدريب لتغطية حالة الاحتياج.لكوادر متخصصة في مجال بعينه .. و خلاصة القول ان هناك واجبات حكومية يجب القيام بها في حالات انتهاج سياسات الاستغناء عن موظفي و عمال القطاع العام. حتى في سياسة الخصخصة هناك تدابير لمعالجة اوضاع العاملين يجب القيام بها حتى تكون عمليات الخصخصة مكتملة الأركان .

انني متفائل اذا تم النظر الى الموضوع من زاوية واسعة و طرح الأمر كمشروع او سياسة بمصفوفة زمنية مقدرة ذات برامج مدروسة حتى يكون برنامج ترتيب القطاع العام خيرا و بركة على السودان .